وزير المالية يستعرض مجمل السياسات والإجراءات والمشاريع للحكومة خلال العام القادم

مجلس النواب يستمع إلى البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2011م

ابرز الإجراءات والسياسات المطلوب تنفيذها لتحقيق الأهداف العامة للموازنة:

- التوسع في عملية الاستكشاف البترولية والمعدنية وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد

- رفع القدرة الاستيعابية للتمويلات الخارجية وتعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن

■،، صنعاء/سبأ

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي الى البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١١م بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ونوابه وعدد من اعضاء مجلس الوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارات المعنية ورئيسي مصلحتي الضرائب والجمارك وعدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين ومديري العموم والمختصين بالوزارات المعنية.

وقد قرأ البيان المالي على المجلس وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي أشار فيه بقوله: إنه استناداً إلى أحكام المادة (٨٨) من الدستور ، وإلى المادة (٢٠) من القانون المالي والمادة (١٦٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب ، يشرفني أن أقف أمامكم نيابة عن الحكومة لأعرض على مجلسكم الموقر البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١١م، والذي يتضمن أيضاً تطورات المؤشرات المالية والإقتصادية التي شهدتها بلادنا خلال العامين الماضيين وتوقعات تلك المؤشرات ، تمهيداً للمناقشات المثمرة التي نتطلع إليها أولاً في إطار لجنة الموازنة ووصولاً إلى مناقشة مشاريع الموازنات في مجلسكم الموقر.

واضاف : يسعدني ، بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي رئيس وأعضاء الحكومة أن أعبر لمجلسكم الموقر عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان على تفهمكم وحسن تقديركم للظروف التي رافقت عمليات إعداد مشاريع الموازنات العامة والتي حالت دون عرضها على المجلس في الموعد الدستوري المحدد لذلك ، وهذا يعكس مستوى ودرجة التعاون والتنسيق والتفاهم المتنامي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يتوافق وتحقيق غايات وأهداف المجتمع والمصالح الوطنية العليا ، آملين أن يفضي هذا التعاون والتكامل والثقة والوضوح خلال المناقشات إلى وضع المعالجات الناجعة لتجاوز الصعوبات والمعوقات التي تعترض بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

وأفاد بأن مشاريع الموازنات العامة المعروضة على المجلس تمثل البرنامج التنفيذي السنوي لمجمل السياسات والإجراءات والمشاريع التي ستعمل الحكومة على تنفيذها خلال عام ٢٠١١م بهدف بلوغ الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة التي تأتي في إطار استكمال تنفيذ مكونات الأجندة الوطنية للإصلاحات والأولويات العشر ، لتسريع الخطوات الكفيلة ببلوغ مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية – حفظه الله– والمرتكزة على الحفاظ على المكتسبات الوطنية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وأوضح أن الحكومة قامت بإعداد مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١١م في ظل تزامن العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية التي كان لها تأثير مباشر على المؤشرات الإقتصادية وبالتالي على معطيات الموازنة العامة للدولة.

وتابع موضحا : وقد ظهر بوضوح استمرار آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي في البلاد خلال عامي ٢٠٠٩ م و٢٠١٠ م وما ترتب عليها من تراجع في حجم التدفقات الخارجية،في ظل تنامي قيمة فاتورة الإستيراد واعتمادنا بشكل كبير على الواردات في تغطية الطلب المتزايد على السلع والخدمات ، كما أن التطورات في القطاع النفطي كانت غير مواتية، حيث ان إنتاج النفط استمر في الانخفاض،ولم تعمل الموارد الحالية من قطاع الغاز على تعويض الموارد المفقودة من قطاع النفط ، وكل ذلك أثر بشكل كبير على موارد الخزينة العامة وبالتالي على موقف عجز الموازنة وعلى موارد الدولة من النقد الأجنبي،وساهم ذلك في ارتفاع عجزي الميزان التجاري والميزان الكلي في ميزان المدفوعات.

وأكد ان الحكومة قد قامت بأخذ ذلك في الاعتبار عند وضع الأهداف والسياسات العامة لمشروع موازنة ٢٠١١م والتوجهات الرئيسية لمؤشرات الإطار متوسط المدى للموازنة العامة ٢٠١١ – ٢٠١٣ م.

وأشار إلى انه في ضوء التطورات التي سادت خلال عام ٢٠٠٩ م وبداية العام الحالي،تركزت جهود الحكومة نحو المجالات المرتبطة بمعالجة الآثار السلبية لتلك التطورات والحد منها ، سواءً كان ذلك مرتبطاً بتعويض الانخفاض الكبير في عائدات الحكومة من النفط والغاز أو بحفز المانحين على الوفاء للسنة المالية ٢٠١١م بالتزاماتهم المالية والفنية لدعم جهود التنمية أو لتهيئة مناخ الاستثمار وطمأنة المستثمرين المحليين والأجانب بشأن الوضع الإقتصادي والأمني والبيئة الآمنة التي تتمتع بها البلاد.

وأكد وزير المالية أن جهود الحكومة استمرت ومنذُ وقت مبكر من العام في تنفيذ حزمة المشاريع التنموية التي تضمنتها الموازنة العامة للدولة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وبدأت في نفس الوقت بمناقشات جادة تستهدف تطوير البدائل التي يجب إقرارها لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وخاصة الموازين المالية.

وقال : وكان من النتائج الهامة التي تم التوصل إليها ، ضرورة تعزيز موقف الموارد الخارجية لتمويل العجز المتنامي في الموازنة العامة للدولة . وفي هذا الاتجاه قامت الحكومة بتكثيف جهود تطوير وتنمية الموارد الخارجية وقامت بمبادرة الحوار مع الصناديق والمؤسسات المالية الدولية لدراسة طلب الحكومة الدخول في برنامج مدعوم من قبل تلك المؤسسات.

وبيَّن نعمان الصهيبي انه في ضوء ذلك تم عقد العديد من اللقاءات بين الحكومة وكل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي .. موضحا ان الحوارات قد تركزت على التحديات التي تواجهها البلاد في الموازين المالية الداخلية والخارجية،وأكدت الحكومة خلالها على الجدية في معالجة الإختلالات وطلبت دعم جهود الإصلاحات وقدمت الحكومة رؤيتها للمعالجات التي تزمع تنفيذها خلال فترة البرنامج وخاصة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات حاسمة كفيلة بتصحيح الإختلالات في الموازين المالية المحلية والخارجية كإجراءات ضرورية تستهدف تقليص العجز المخطط في الموازنة وإبقاءه عند الحدود الآمنة في ظل انحسار موارد التمويل غير التضخمية المحلية والخارجية.

وأشار وزير المالية إلى انه في ضوء التقييم السابق الموجز عن تطور المؤشرات الاقتصادية، يمكن توضيح اهم التحديات المرتبطة بموازنة عام ٢٠١١م فيما يلي:

١– استمرار التراجع في حجم عائدات الموازنة العامة من النفط الخام والغاز في ظل عدم القدرة على تعويض ذلك النقص من المصادر غير النفطية في المدى القصير والمتوسط والناتجة عن محدودية القاعدة الضريبية وضعف المرونة الضريبية.

٢– انخفاض حجم الموارد المالية المتاحة مقارنة بحجم الالتزامات الضرورية القائمة على الحكومة وهذا ما يؤثر سلبا على قدرة الموازنة في تلبية متطلبات جميع الجهات وتحقيق كافة الطموحات التنموية لمختلف القطاعات.

٣– محدودية القدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات الخارجية من قبل الجهات المستفيدة، وهذا يشكل قيدا رئيسيا في تحقيق الاستفادة المرجوة من تلك الموارد في تسريع عملية التنمية المستدامة، هذا إلى جانب تباطو عدد من المانحين في تخصيص وتوفير تعهداتهم المالية السابقة للمشاريع الاستثمارية والتنموية المقدمة وهذا تسبب في عدم استغلال المبالغ الجديدة التي كان بالامكان الحصول عليها في ظل افتراض استيعاب المخصصات القائمة فعلا.

٤– استمرار تحمل الموازنة اعباء ارتفاع أسعار الفائدة المحلية في ظل تنامي مستوى المديونية المحلية مما يترتب عليه الزيادة في اعباء تلك المديونية للسنة المالية ٢٠١١م.

٥– انحسار موارد تمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية في ظل انخفاض الطلب عليها.

كما أشار وزير المالية إلى أن الوقوف امام هذه التحديات كان بشكل أساسي وراء تاخر الحكومة في تقديم مشاريع موازنات العام القادم إلى مجلس النواب، وكان أيضاً وراء قرار الحكومة بضرورة أن تركز موازنة العام القادم على إصلاح الاختلالات في المالية العامة والعودة بها إلى المستويات المستدامة وخاصة فيما يتعلق بعدم تمويل العجز المخطط من مصادر تضخمية.

وقال نعمان الصهيبي: في هذا الاتجاه ستلاحظون من خلال ارقام الموازنة الكلية انها تضمنت انخفاضا في إجمالي الاستخدامات العامة للعام القادم مقارنة بربط الاستخدامات العامة المقرة في موازنة العام الجاري في ظل قرار الحكومة بان يكون الحجم الأقصى لعجز الموازنة في حدود التمويل المتاح من المصادر غير تضخمية.

وتابع موضحا بالإضافة إلى ذلك وخلال العام الجاري، قام مجلس النواب مشكورا بالمصادقة على عدد من التشريعات المالية والاقتصادية الهامة التي تقدمت بها الحكومة في إطار السياسة المالية الداعمة لتحريك الموارد العامة غير النفطية والتي تعمل على تعزيز دور الدولة في خدمة المجتمع، وقد تم خلال العام اصدار القوانين التالية قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠م بشأن تعديل بعض مواد قانون الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠م، قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠م بشأن الاستثمار، قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠م بشأن ضرائب الدخل، ومع منتصف العام الجاري تم التفعيل الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وحول المرتكزات والأهداف العامة لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١١م قال الوزير: انطلاقا من مجمل الأهداف العامة للتنمية واولوياتها، وفي ضوء التحديات الاقتصادية القائمة تضمنت مشاريع الموازنات العامة للعام القادم سياسات مالية ضرورية لإعادة التوازن للمالية العامة واستدامتها لتحقيق النمو المستدام.

وأضاف وتستند مشاريع موازنات عام ٢٠١١م إلى جملة من المبادئ والمرتكزات يأتي في مقدمتها الجدية في المضي قدما في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي الهادفة إلى تحقيق أهداف السياسات المالية في تخفيض عجز الموازنة العامة إلى المستويات الآمنة وبما يكفل تحقيق الاستدامة المالية التي تعزز أركان الاستقرار المالي والنقدي في البلاد وخاصة في ظل الانخفاض الملحوظ في الموارد المحلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة وتحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتفعيل برامج شبكة الامان الاجتماعي والتركيز على اختيار وتنفيذ المشاريع التنموية الاستراتيجية والمشاريع كثيفة العمالة ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المرتفع والمحفزة للاستثمار، بما ينسجم مع برنامج عمل الحكومة والاولويات الواردة في الاجندة الوطنية للإصلاحات وتعزيز دور السلطة المحلية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية الرئيسية.

وفي إطار ذلك يمكن تلخيص اهم أهداف مشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١١م فيما يلي تعزيز السياسات والإجراءات الكفيلة برفع معدلات النمو الاقتصادي المرتكز على الآليات اللازمة للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة والمساهمة في تحقيق النمو المستهدف لعام ٢٠١١م والمتوقع عند٤,٩ مدعوما بالنمو المرتفع لقطاع الغاز مع بلوغ الإنتاج السنوي المستهدف إلى ٦,٧ مليون طن خلال عام ٢٠١١م، خفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى المستوى الذي يتسق والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي، ويحقق استدامة المالية العامة، والحرص على تمويل عجز الموازنة من مصادر آمنة غير تضخمية، مواصلة الجهود للحد من الآثار السلبية الناجمة عن استمرار تداعيات الازمة المالية العالمية، مواصلة الجهود اللازمة لتعزيز رفع كفاءة ربط وتحصيل وتوريد مختلف الموارد المستحقة للخزينة العامة، وكفاءة تخصيص مختلف بنود النفقات العامة مع اعطاء الاولوية للنفقات العامة ذات الطابع الاستراتيجي كنفقات المشاريع الاستراتيجية والمشاريع كثيفة العمالة وزيادة قدرة الجهات الاستيعابية للتمويلات الخارجية، ورفع كفاءة تخصيصها وتقوية درجة التكامل والاتساق للسياسات المالية والاقتصادية والنقدية بما يضمن تحسين ورفع أداء واتجاه الاقتصاد الوطني بما يتفق وتحقيق أهداف الموازنة العامة خاصة وأهداف التنمية عامة، تعزيز كفاءة الانفاق العام وإعادة هيكلة النفقات الجارية وإصلاح التشوهات السعرية لأسعار المشتقات النفطية بما يتيح موارد أكبر للجوانب الاستثمارية والاجتماعية.

وبشأن السياسات والإجراءات العامة افاد نعمان الصهيبي بأنه في سبيل تحقيق الأهداف العامة لمشاريع الموازنات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م، تسعى الحكومة لتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف نوجز أهمها في الآتي:

- في مجال الاقتصاد الكلي:

أ– التوسع في عملية الاستكشافات البترولية والغازية والمعدنية إلى جانب تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص الواعدة،وتعزيز الآليات والإجراءات المرتبطة بتوفير دراسات الجدوى الاقتصادية لها ،والترويج لها داخليا وخارجيا، بمايتسجم وجذب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والمحلية للاستثمارفي مختلف المجالات الإنتاجية.

ب – العمل على رفع القدرة الاستيعابية للجهات الحكومية للتمويلات الخارجية المتاحة لها ، من خلال رفع كفاءة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والخطط التنفيذية للمشاريع ، وآليات المتابعة والتقييم لتنفيذها، ورفع درجة التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية بشأنها.

ج– زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد من خلال رفع كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المالية الخارجية المتاحة ، وكذا الموارد الذاتية المتاحة لمؤسسات القطاع العام والمختلط ، وتوسيع التكامل والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال تنفيذ المشاريع.

د – العمل على تعزيز عملية الاتساق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية بتمويل المشاريع الإنمائية وبما يكفل تجنب الإزدواج في تنفيذ المشاريع وبما يتسق وتحقيق العدالة في توزيع هذه المشاريع من ناحية ، وتحقيق التخصيص الكفؤ لإجمالي الموارد المتاحة للتنمية من ناحية اخرى.

هـ – تعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن من خلال إيجاد استراتيجية واضحة للتعاون الدولي في مجال التنمية ، تعمل كافة الجهات الحكومية في ضوئها ، بما يكفل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد الخارجية للتنمية وبأقل مستوى من الشروط والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، وتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من ناحية ثانية.

و– السعي نحو تعزيز عملية التكامل والاتساق بين أهداف وسياسات وأولويات الموازنات العامة والخطط الإنمائية سواءً في مجال تحديد السياسات والإجراءات العامة وأولويات تنفيذها ، أو تحديد سقوف الاستخدامات والموارد والعجز بما يتناسب والمحافظة على الاستقرارالاقتصادي ، أو تحديد أولويات تخصيص النفقات العامة، بما في ذلك استكمال معالجة وضع الصناديق الخاصة ، والوحدات العامة غير الهادفة للربح بما يحقق عنصر التغطية والشمول في الموازنة العامة وفق استراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة.

ز – العمل على تعزيز التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص المحلي لتحديد الإجراءات والخطوات الكفيلة بتهيئة الظروف العملية لمشاركة القطاع الخاص في رسم وتنفيذ وتقييم السياسة الاقتصادية من ناحية ودفع القطاع الخاص للقيام بدوره في قيادة عملية التنمية من خلال توجيه استثماراته للمشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات وبالأخص الإستراتيجية منها وبما ينسجم مع الأولويات التنموية.

ح – بناء مسار سريع لتحقيق تقدم محرز في أهداف التنمية الألفية وحشد موارد إضافية لها من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين.

- وفي مجال المالية العامة:

– التطبيق الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات.

– ترشيد وتنظيم الاعفاءات الضريبية والجمركية في ضوء التعديلات الأخيرة على قانون الجمارك ، والعمل على إعادة النظر في بنود التعرفة الجمركية.

– رفع كفاءة التحصيل الضريبي ، واختصار وتبسيط الإجراءات والمعاملات الضريبية والجمركية. وتحديث بيانات المكلفين بما يكفل توسيع القاعدة الضريبية وخاصة في ظل قانون ضرائب الدخلالجديد والذى تضمن تخفيضاً رئيسياً في معدل الضريبة.

– تعزيز إجراءات مكافحة الفساد من خلال تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية والمساءلة المالية.

– السعي إلى تطوير وتحديث إدارة وحدات القطاع العام والمختلط ، بما يسمح وترشيد نفقاتها وتحسين عائداتها من تقديم الخدمات والسلع للجمهور ، وذلك بما يساهم في زيادة نصيب الحكومة من الأرباح.

– تفعيل نظام إدارة المساعدات الخارجية ، كأساس لتوجيه وتحسين استخدام المساعدات الخارجية ورفع الطاقة الاستيعابية لها ، وتطوير التنسيق لتدخلات المانحين بحسب أولويات الخطة.

– تعزيز الممارسات الرقابية على المشاريع المولة من قروض ومساعدات المانحين بهدف تعظيم الاستفادة منها من ناحية، وتعزيز علاقات التعاون مع المانحين القائمة على مبادئ الشفافية والمصداقية من ناحية أخرى.

– تطوير آليات وإجراءات مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي.

– استكمال خطوات الانتقال إلى نظام الخزينة العامة وتخطيط النقدية.

– العمل مع السلطة المحلية لتطوير آليات حصر وربط وتحصيل وتنمية الموارد المحلية والمشتركة.

– مواءمة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة مع أولويات الخطة الخمسية، وزيادة مخصصات النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة، وتبني سياسات محفزة لتوجيه فوائض المؤسسات العامة والتأمينية والصناديق المتخصصة نحو استثمارات ذات إنتاجية عالية.

- وفي المجال النقدي:

ا– السيطرة على نمو العرض النقدي بحيث يتماشى مع معدل نمو الناتج المحلي الاسمي بما يساعد في السيطرة على معدلات التضخم.

ب– ضمان حصول القطاع الخاص على مستوى كاف من الائتمان الموجه لدعم النمو الاقتصادي بما في ذلك تسهيل عمليات الإقراض للمشاريع المتوسطة والصغيرة.

ج– تطوير كفاءة إدارة السيولة وعملية المزادات التي تجري على العملات الأجنبية في إطار استمرار انتهاج سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، وضمان توفير موارد كافية من النقد الأجنبي تتناسب واحتياجات السوق المحلية.

د– تطوير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ، واستحداث أدوات جديدة مثل الصكوك الإسلامية، وإضافة معايير جديدة في إدارة البنك المركزي للسيولة لتشمل معايير الإقراض للمشاريع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

هـ – التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة بما يساعد في رفع وتيرة النشاط الاقتصادي.

و– تشجيع قيام شركات تأمين جديدة وتحفيزها على ممارسة التأمين على القروض.

ز– تحفيز البنوك على التوسع والانتشار الجغرافي.

ح– وضع وتطوير التشريعات القانونية لتعزيز نظام المدفوعات وتقوية التعامل بالشيكات وتعزيز المعاملات الالكترونية وتشجيع استخدام أدوات الدفع الآلي.

ط– تعزيز الأطر الرقابية والتنظيمية وزيادة سلامة الجهاز المصرفي وفق أحدث معايير الرقابة والمحاسبة المتعارف عليها دولياً.

- وفي مجال الإدارة الحكومية :-

– التحول من مفهوم إدارة شئون الأفراد إلى مفهوم إدارة الموارد البشرية مع تحقيق اللامركزية في إدارة الموارد البشرية.

– إستكمال وتحديث قاعدة البيانات المركزية والفرعية والعمل على استكمال عمليات الربط شبكياً وتصميم نظم المعلومات باستخدام الوسائل التقنية الحديثة.

– العمل على رفع كفاءة وتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات وتنويع الخدمات المقدمة في هذا المجال.

– مواصلة عملية إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية.

– استكمال إصلاح نظام الخدمة المدنية وخاصة استكمال نظام البصمة والصورة لكافة العاملين بالدولة) بما في ذلك الدفاع والأمن.

– مواصلة تسريع عمليات تنفيذ الإحالة إلى التقاعد ومعالجة أوضاع المتعاقدين.

– تفعيل وتطوير أداء صندوق الخدمة المدنية ومعالجة أوضاع العمالة الفائضة ونظام التعويضات والتقاعد المبكر.

وفيما يتعلق بالملامح الرئيسة لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١١م بين وزير المالية أن مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠١١م تعكس بشفافية الأهداف والسياسات التي ستعمل الحكومة على تحقيقها، استكمالاً لما بدأ تنفيذه في موازنات سابقة . وتستهدف بشكل رئيسي تحقيق استدامة المالية العامة ، والمساهمة في تحقيق معدل نمو حقيقي واحتواء معدلات التضخم، وسيتم ذلك من خلال التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية، وربطهما بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبما يعمل على تحقيق أهداف تلك السياسات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية الداعمة للنمو.

وأضاف وزير المالية : من استقراء مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١١م ، وما تضمنته من مؤشرات عامة وقطاعية نلاحظ ما يلي:

أولاً: بُنيت الموازنات العامة في ضوء التطورات التي تم شرحها وفي ضوء طبيعة وحتمية الإنفاق العام، آخذةً في الاعتبار التطورات السلبية في الموارد العامة الناتجة عن انخفاض الموارد العامة وموارد تمويل عجز الموازنة ، وقد استلزم ذلك توجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات الأولوية التي تساعد في تحقيق النمو القابل للاستمرار ، وفي نفس الوقت تعمل على الحفاظ على المكتسبات وتخصيص الموارد لتمويل النفقات الحتمية.

ثانياً : إن مشروع الموازنة العامة للعام القادم تضمن ترشيداً في الإنفاق العام عما تم رصده في موازنة العام الحالي ويتضمن المشروعتخفيضاً بما يعادل ٩,٥ ٪ من إجمالي ربط الإستخدامات العامة في موازنة العام الحالي، وبالإضافة الى وضع المخصصات اللازمة لتنفيذ المشاريع الرأس مالية تحت التنفيذ فإن المشاريع الرأسمالية الجديدة المرصودة في مشروع الموازنة مرتبطة بمشاريع استراتيجية ذات أولوية أو مرتبطة بتمويل خارجي من خلال القروض أو المنح الخارجية.

ثالثاً: تمثل النفقات الحتمية كفاتورة الأجور والمرتبات ومستحقات التقاعد ونفقات خدمة الدين العام والرعاية الاجتماعية، نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة وهي نفقات حتمية لا يمكن المساس بها.

رابعاً: في ظل الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لإعادة هيكلة نفقات دعم المشتقات النفطية خلال هذا العام، إلا أن حجم هذه النفقات المخطط لها في مشروع موازنة العام القادم بحوالي ٢٠٦ مليارات ريال لا زال يمثل نفقة رئيسية وحتمية أخرى، مع الإشارة هنا الى أن عملية احتساب فاتورة الدعم للمشتقات النفطية في موازنة العام القادم تمت على أساس سعر البرميل من النفط الخام ٥٥ دولار أمريكي للبرميل، وهو نفس السعر المستخدم لاحتساب الموارد النفطية، وفي حالة بقاء سعر النفط الخام عند مستوياته الحالية أو زيادتها فإن أية وفورات ناتجة عن تلك الزيادة سيتم استخدامها لتغطية فارق الدعم الحقيقي كما تم خلال العام الحالي، وما تبقى سيستخدم لتخفيض العجز المخطط بالموازنة.

خامساً: إن توقعات إيرادات النفط تشير إلى تناقص مستمر في كميات الإنتاج عاماً بعد آخر في حين أن إيرادات الغاز وفي المرحلة الأولى من سنوات إنتاج مشروع الغاز الطبيعي المسال لا زالت بسيطة وتأتي في إطار اتفاقية تمويل المشروع، والتي تتضمن أن يتم أولا استرداد الالتزامات المالية على المشروع.

وقد قدرت حصة الحكومة من كميات النفط المقدر إنتاجها خلال عام ٢٠١١م بـ(٥٢,٥٨٣,٨١٩) برميلاً بنقص عن المقدر في موازنة العام الحالي٢٠١٠م بـ(١,٥٢,٨٠٣) برميل.

في حين أن الإيرادات المتوقعة من الغاز الطبيعي المسال للعام القادم تقدر بمبلغ ٢٢٩ مليون و٨٠٠ ألف دولار امريكي أي ما يعادل ٤٧ مليارا و١٠٩ ملايين ريال.

سادساً: لازالت المشاريع الاستثمارية في مشاريع الموازنات تركز على مشاريع البنى التحتية، وخاصةً في مجالات (الطرق، والكهرباء، والمياه والصرف الصحي) وكذا مشاريع الخدمات الأساسية (التعليم، والصحة) مع إعطاء الأولوية للمشاريع كثيفة العمالة، لما لها من أهمية في إيجاد فرص عمل جديدة للشباب، وتقدر مخصصات النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١١م بحوالي مبلغ (٣٩٩) مليار ريال، ويشمل ذلك ما ستتحمله الموازنة العامة للدولة كمشاركة في أسهم رأسمال الوحدات الاقتصادية المحلية في مجال دعم وتنفيذ المشاريع التي تقوم بها هذه الوحدات.

سابعاً: على الرغم من صعوبات التمويل التي تواجهها الموازنة ، إلا أن الحكومة حرصت على زيادة المخصصات أو على الأقل الإبقاء على المخصصات المعتمدة في موازنة العام الجاري واللازمة لتقديم الخدمات العامة وخاصة اعتمادات الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات الأساسية في ضوء الإمكانات المتاحة وعلى النحو التالي :

التعليم :تُقدر إجمالي الاعتمادا المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠١١ م لقطاع التعليم ٣٧٣ مليار و٨٤٤ مليون ريال، مقابل مبلغ٣٧٩ ملياراً و٢٢٧ مليون ريال عام ٢٠١٠ م.

الصحة :تقدر الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠١١م لقطاع الصحة بمبلغ ١١٤ ملياراً و٦٦٤ مليون ريال ، مقابل مبلغ ١١٢ ملياراً و٩٣٨ مليون ريال عام ٢٠١٠ م .

البنى التحتية : مع إدراك الحكومة الكامل للدور الكبير الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري العام في تحريك الأنشطة الإقتصادية في البلاد ، إلا أن صعوبات توفير التمويلات اللازمة لمشاريع البنى التحتية ومن مصادر غير تضخمية حالت دون الاستجابة للطموحات في موازنة العام القادم، وتم التركيز على توفير المخصصات لمشاريع البنى التحتية القائمة وتحت التنفيذ كما اقتصر اعتماد المخصصات للمشاريع الجديدة المولة جزئياً من مصادر خارجية، مع التركيز في نفس الوقت على مشاريع البنى التحتية اللازمة لجذب ونجاح الاستثمارات، وكذلك مشاريع الطرق الإستراتيجية لما لذلك من تأثير في ارتفاع معدل نمو الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، وبالتالي مكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وانطلاقاً من ذلك، بلغت الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠١١م لمشاريع البنى التحتية حوالي٤٧٩ ملياراً و٦٨٤ مليوناً ريال وذلك على النحو التالي:

قطاع الطرق:

١٣٠ ملياراً و٤٩٩ مليون ريال تمويل محلي، ٤٠ ملياراً و٥١٩ مليون ريال تمويل خارجي بإجمالي ١٧١ ملياراً و١٨ مليون ريال.

قطاع الكهرباء:

١٦٢ ملياراً و٤٢٩ مليون ريال تمويل محلي ، ٧٣ ملياراً و٤٥٣ مليون ريال تمويل خارجي بإجمالي ٢٣٥ ملياراً و٨٨٢ مليون ريال

قطاع المياه والصرف الصحي:

٣٩ ملياراً و١١٠ ملايين ريال بتمويل محلي و٣٣ ملياراً و٦٧٤ مليوناً تمويل خارجي بإجمالي ٧٢ ملياراً و٧٨٤ مليون ريال.

وبشأن برامج شبكة الأمان الإجتماعي أوضح نعمان الصهيبي أن البعد الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة يمثل ركناً أساسياً من أركان مشروع الموازنة، فبالإضافة إلى تكاليف تقديم الخدمات العامة، ترصد الحكومة سنوياً المخصصات اللازمة لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تستهدف تخفيف مستويات الفقر،وإيجاد فرص عمل جديدة.

وأوضح: فبالإضافة إلى مخصصات نفقات دعم المشتقات النفطية، تضمن مشروع الموازنة تخصيص التمويل اللازم لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية سواء من خلال التمويل الذاتي أو القروض والمساعدات الخارجية الموجهة لتمويلها، وتُقدر الاعتمادات المرصودة لهذه البرامج في مشاريع موازنات عام ٢٠١١ م على النحو التالي:

– صندوق الرعاية الاجتماعية ٤٤ ملياراً و٤٣٠ مليون ريال

– الصندوق الاجتماعي للتنمية ٣٠ ملياراً و٩٦٩ مليون ريال

– برنامج الأشغال العامة سبعة مليارات و٩٧٥ مليون ريال.

وتابع موضحا: بالإضافة إلى الموازنة العامة للدولة ، تمثل الموازنات العامة الأخرى، وخاصةً موازنات الوحدات الاقتصادية محركا هاماً للأنشطة الاقتصادية في البلاد وتتطور من عام لآخر، وبشكل عام تضمنت مشاريع الموازنات العامة وضع المخصصات الكافية لتنفيذ مشاريع تنموية إستراتيجية ذات أولوية وخاصة المشاريع ذات العمالة الكثيفة.

وقال الوزير: في ضوء ما سبق، يسعدني أن أعرض عليكم الملامح الرئيسية لمشاريع قوانين ربط الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١١ م ، وعلى النحو التالي:

أولاً: مشروع الموازنة العامة للدولة:-

– جانب الموارد العامة:

قُدرت الموارد العامة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية٢٠١١ م بمبلغ تريليون و٥١٩ ملياراً و٥٨٩ مليون ريال، موزعة على النحو التالي :-

– الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي:

قُدرت الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي بمبلغ تريليون و٤٧٢ ملياراً و١٥ مليون ريال،وقد جاءت هذه التقديرات بصورة أساسية محصلة للموارد العامة التالية:

– إيرادات النفط ٥٩٢ ملياراً و٨٨٣ مليون ريال

– إيرادات الغاز ٩٤ ملياراً و٢٥٧ مليون ريال

– إيرادات مصلحة الضرائب ٤٢٦ ملياراً و٦٥١ مليون ريال

– إيرادات مصلحة الجمارك ٨٢ ملياراً و٢٥٢ مليون ريال

حصة الحكومة من فائض الأرباح ٨٥ ملياراً و٩٩٦ مليون ريال

بقية الموارد الذاتية المحلية ٨٩ ملياراً و١٥ مليون ريال

المنح الخارجية ١٠٠ مليار و٩٦١ مليون ريال.

– الموارد من القروض الخارجية:

قُدرت الموارد من القروض الخارجية بمبلغ ٤٧ مليار و٥٧٤ مليون ريال.

– جانب الاستخدامات العامة:

بلغ إجمالي الاستخدامات العامة المقدرة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ م مبلغ تريليون و٨٢١ ملياراً و٥٤٣ مليون ريال موزعة على النحو التالي:

– الموازنة التشغيلية:

– قُدرت نفقات الموازنة التشغيلية بحوالي مبلغ تريليون و٣٨٥ ملياراً و١٠٥ ملايين ريال بانخفاض قدره ٦٦ ملياراً و٢٢١ مليون ريال وبنسبة ٤,٦٪ عن ربط عام٢٠١٠م.

وأهم أوجه الصرف للموازنة التشغيلية :

– أجور وتعويضات العاملين٥٩٩ ملياراً و٧٠٨ ملايين ريال

– نفقات السلع والخدمات ٣٦٢ ملياراً و٥٥٩ مليون ريال

– الإعانات والمنح الاجتماعية ٣٩٠ ملياراً و٧٩ مليون ريال

– نفقات الجهات غير المبوبة ٣٢ ملياراً و٧٥٩ مليون ريال

– الموازنة الرأسمالية :

قُدرت نفقات الموازنة الرأسمالية والاستثمارية بحوالي مبلغ ٣٩٩ ملياراً و٨٨ مليون ريال، موزعة على النحو التالي:

– اكتساب الأصول غير المالية ٣٤٧ ملياراً و٥٥٨ مليون ريال

– المساهمة الحكومية برؤوس أموال الوحدات الاقتصادية المحلية ٥١ ملياراً و٥٣٠ مليون ريال.

العجز في مشروع الموازنة :

في ضوء التقديرات لكل من الموارد والاستخدامات، يتوقع أن تسفر الموازنة عن عجز نقدي كلي يبلغ ٣١٢ مليار و٩٩٥ مليون ريال.

وعن عجز نقدي صافي يبلغ ٣٠١ مليار و٩